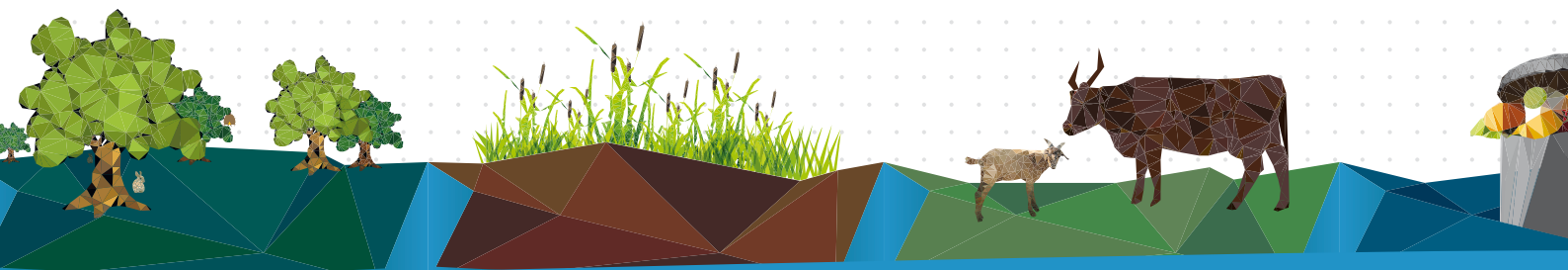


16 أكتوبر / تشرين الأول 2016
يوم الأغذية العالمي

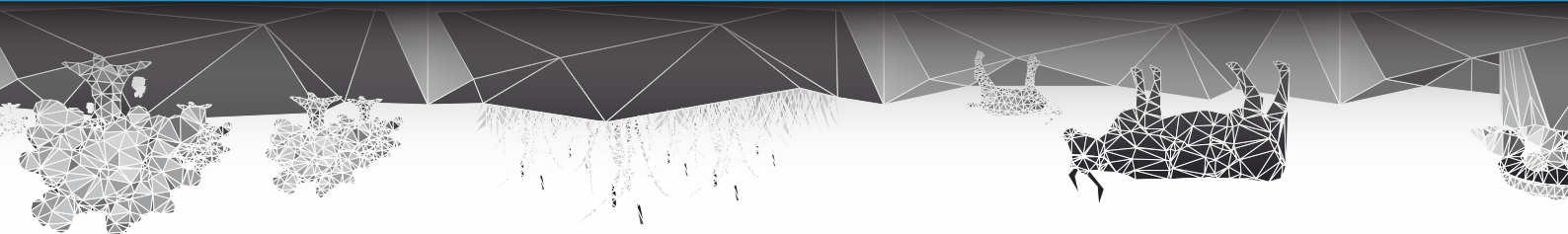
منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المناخ يتغير، الأغذية والزراعة أيضاً.



نحن بحاجة إلى أن نكيّف الزراعة مع تغير المناخ من أجل بناء جيل القضاء على الجوع



يوم الأذذفة العالمد

تحتفل منظمة الأذذفة والزراعة للأمم المتحدة بـ يوم الأذذفة العالمد كل عام فف 16 أذذفر/ أذذفر الأول لأذذفر ذكرف أأسفسها فف عام 1945. وتُنظم أحداث فف أذذفر من 150 بلدا فف جمفع أناء العالم، مما ففعله أذذ أهم الأفام الاذذفالففة فف تقوفم الأمم المذذفة. وتروج هذذ الأحداث للوعف والعمل فف جمفع أناء العالم من أجل أولئك الذفن فعانون الجوع، والذافة إلى ضمان الأمن الغذائف والأنظمة الغذائفة المگذفة للجمفع. وبوم الأذذفة العالمدف هو فرصة هامة لتوففه رسالة قوفة إلى الجمهور: فمكننا القضاء على الجوع، كما فمكننا أن نصبف ففل القضاء على الجوع، ولكن الجمفع بذافة إلى العمل معا لتذقف هذذ الهدف.

16 أكتوبر / تشرين الأول 2016
يوم الأغذية العالمي



2016 هو عام العمل بشأن المناخ

في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في نيويورك في سبتمبر/أيلول 2015، تعهد 193 بلدا بالقضاء على الفقر والجوع، وحماية كوكب الأرض، وضمان الازدهار للجميع. وبعد أكثر من ستة أشهر بقليل، اجتمع 177 من الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في نيويورك للتوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي يقر بأهمية الأمن الغذائي. والهدف العالمي للقضاء على الجوع هو عام 2030 - وهو هدف طموح ولا يمكن الوصول إليه من غير التصدي لتغير المناخ.



المناخ يتغير، الأغذية والزراعة أيضاً

ويمكن للقطاعات الزراعية – المحاصيل، والثروة الحيوانية، والغابات، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية – أن تلعب دوراً أساسياً في معالجة هذا التحدي المعقد. فمن خلال تبني الممارسات الزراعية المستدامة المصممة خصيصاً للسياقات المحلية، يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة تحقيق مكاسب كبيرة من حيث الإنتاجية والدخل، وزيادة قدرة وصمود أنشطتهم الزراعية ودخولهم في وجه ظروف الطقس المتطرفة والمتغيرة. وتعتبر استراتيجيات التكيف هذه ضرورية لمكافحة الفقر والجوع في مناخ متغير.

والقطاعات الزراعية مسؤولة عن نحو 70 في المائة من الاستخدام العالمي للمياه، كما أنها تؤثر بصورة كبيرة على صحة التربة والغابات وخدمات النظم الإيكولوجية. ويمكن للممارسات الزراعية المستدامة التي تحسن صحة النظم الإيكولوجية وإدارة الموارد الطبيعية وقف وحتى عكس اتجاه الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية وتدهور النظم الإيكولوجية.

يترك تغير المناخ أثراً كبيراً على الأمن الغذائي. فالكثير من السكان الذين يعانون من نقص التغذية المزمن، والبالغ عددهم 800 مليون شخص، هم من صغار المزارعين وصيادي الأسماك والرعاة، وهم جميعاً الأكثر تضرراً من ارتفاع درجات الحرارة والكوارث المرتبطة بالمناخ والتي تتفاقم بسبب تغير المناخ وتزداد تواتراً وحادّة. ومن غير عمل موحد لبناء القدرة على الصمود، سيعاني الكثير من أفقر سكان العالم وأكثرهم تعرضاً للمخاطر من أجل إنتاج ما يكفي من الأغذية والدخل لإطعام أنفسهم وأسرهم. وبدون تحقيق الأمن الغذائي، فإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية غير ممكنة.

ويهدد تغير المناخ استقرار أسعار الأغذية أيضاً. فهطولات الأمطار ودرجات الحرارة المتغيرة، فضلاً عن ظواهر الطقس المتطرفة، قد تؤدي مع بداية القرن المقبل إلى انخفاض كبير في غلات المحاصيل الرئيسية (الذرة والقمح والأرز وفول الصويا). وقد تكون آثار هذا الانخفاض على أسعار الأغذية والأمن الغذائي واسعة الانتشار.



وتتسبب القطاعات الزراعية أيضا في نحو 20 إلى 25 في المائة من الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري. وقد تؤدي الممارسات الزراعية المستدامة إلى زيادة الإنتاجية والقدرة على الصمود، والحد من حدة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتخفيف الضغوط التي تدفع نحو إزالة الغابات، وتحسين صحة التربة، والمناظر الطبيعية، والغابات - وهي كلها تؤدي إلى احتباس الكربون. ويمكن في كثير من الأحيان تحقيق الفوائد من جراء التخفيف من هذه الآثار مقابل تكلفة قليلة أو بدون أية تكلفة إضافية، وبدون تثبيط التنمية الزراعية الشاملة.



كيف يمكننا تكيف الزراعة مع آثار تغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؟

- تطبيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (مثل الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، وتجنب إزالة الغابات وصيد الأسماك الجائر)؛
- تحسين إدارة التربة وخصوبتها؛
- زيادة الممارسات التي تعزز احتباس ثاني أكسيد الكربون في الغابات، والحد من استخدام الوقود الأحفوري؛
- إدارة أفضل تكاملا للمياه؛
- تحويل الفضلات الحيوانية إلى غاز حيوي كمصدر بديل ومتجدد للطاقة؛
- منع الصدمات المتعلقة بالمناخ و/أو الاستعداد لها؛
- إنشاء مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، من خلال أقفاص وبرك الأسماك المقاومة للعواصف، وإدارة مصائد الأسماك القابلة للتكيف.



تعد أفريقيا الوسطى موطنًا لثاني أكبر منطقة للغابات الاستوائية المطيرة في العالم التي تبلغ مساحتها ما يزيد على 240 مليون هكتار. وقد أفادت منظمة الأغذية والزراعة عن خسارة سنوية في هذا الإقليم تبلغ نحو 3.1 مليون هكتار من الغابات الطبيعية في السنوات الخمس الماضية.

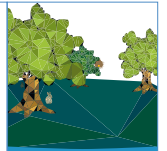
وتقوم المنظمة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والجهات المانحة الدولية، بمساعدة ستة بلدان في أفريقيا الوسطى في ما يتعلق بالإصلاحات السياسية لتعزيز حفظ موارد الغابات واستخدامها المستدام. وستلعب مبادرة الغابات في أفريقيا الوسطى هذه، التي أطلقت في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2015، دورًا حيويًا في التخفيف من آثار تغير المناخ ومن حدة الفقر في الإقليم.



الغابات

يسير تدهور الغابات في العالم بمعدل يندرج بالخطر. ففي كل عام يفقد نحو 13 مليون هكتار من الغابات أو يتم تحويلها إلى استخدامات أخرى للأراضي. ولإزالة الغابات وتدهورها أثر كبير على المناخ، وهو يمثل نسبة 10 إلى 11 في المائة من الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري. كما أن إزالة الغابات لها تأثير كبير على السكان الفقراء الذين يكسبون دخلهم من الأنشطة المتصلة بالغابات.

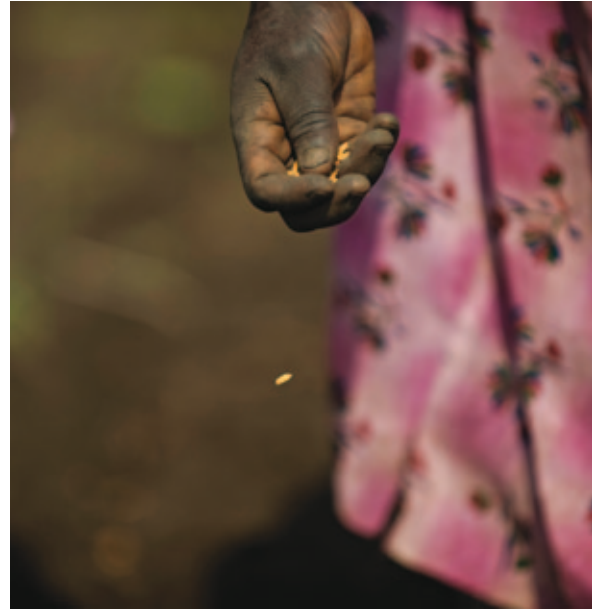
قم بإدارة الغابات على نحو مستدام. فالأشجار تمتص الكربون من الغلاف الجوي وتدعم سبل العيش.



منظمة الأغذية والزراعة هي من بين الجهات الرائدة في العالم بالنسبة للخبرة في مجال الزراعة الذكية مناخيا، وقد بلورت هذه الخبرة في دليل مرجعي شامل عن الزراعة الذكية مناخيا.

كما أطلقت المنظمة مشروعا للزراعة الذكية مناخيا لدعم المزارعين في غواتيمالا وهندوراس من أجل تنفيذ نظم حرجية زراعية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويستند نظام كويسنغوال (Quesungual) الذي يحمل اسم القرية التي وضع فيها لأول مرة، إلى الممارسات الزراعية التقليدية في كلا البلدين كبديل لزراعة القطع والحرق. وعن طريق الحفاظ على غطاء التربة وكفاءة استخدام الأسمدة، يدعم المشروع الإدارة المستدامة لموارد النباتات والتربة والمياه في سفوح الجبال المعرضة للجفاف. وبالإضافة إلى تشجيع تعزيز الحفاظ على التربة والمياه، يقلل النظام من الانبعاثات إلى أدنى حد وينتج نظاما زراعية أكثر صمودا وإنتاجية.

ويلبي نظام كويسنغوال احتياجات المزارعين من الفاكهة والأخشاب والحطب والحبوب، كما يولد الدخل عند بيعها في السوق. ومتى حقق المزارعون الأمن الغذائي، يزيد تنوع المحاصيل من تنوع المنتجات. وعندما يتم ضمان أمن الحبوب الأساسية، يمكن للأسر استثمار الوقت في تحسين ظروف المعيشة والتعليم.

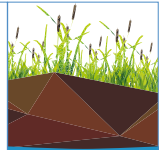


الزراعة

ولإطعام سكان العالم المتزايدين في مناخ متغير، يجب على الصعيد العالمي الانتقال إلى أشكال أكثر إنتاجية ومرونة واستدامة للتنمية الزراعية. ويوفر نهج الزراعة الذكية مناخيا سبيلا واعدة للقيام بذلك. وتهدف الزراعة الذكية مناخيا إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: زيادة مستدامة في الإنتاجية الزراعية والدخل، والتكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود، والحد من و/أو إزالة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حيثما كان ذلك ممكنا.

تقدر المنظمة أنه ينبغي زيادة الإنتاج الزراعي (المحاصيل، والإنتاج الحيواني، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية) بنسبة قدرها 60 في المائة تقريبا بحلول عام 2050 من أجل إطعام سكان العالم المتزايدين. وبالتوازي مع ذلك، من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تخفيض غلات المحاصيل الغذائية الأساسية. وما لم تتخذ إجراءات عاجلة ومتضافرة للتصدي لتغير المناخ، تشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2100، قد تنخفض غلات الذرة بنسبة 20-45 في المائة، وغلات القمح بنسبة 5-50 في المائة، وغلات الأرز بنسبة 20-30 في المائة، وغلات فول الصويا بنسبة 30-60 في المائة.

غير مستقبل الزراعة. غير مستقبل الجوع.



الحقيقة
01

فقراء العالم هم الأكثر تضررا بتغير المناخ. فأكثر من 70 في المائة من فقراء العالم يعتمدون على الزراعة والموارد الطبيعية كمورد رزقهم.

الحقيقة
04

نحو 25 في المائة من الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ في البلدان النامية تقع على قطاعات المحاصيل، والإنتاج الحيواني، ومصايد الأسماك، والحراجة.

الحقيقة
02

يهدف العالم إلى تحقيق القضاء على الجوع بحلول عام 2030. والتصدي لتغير المناخ أساسي من أجل الاستمرار في مكافحة الجوع وتحقيق هذا الهدف.

الحقيقة
05

يتسبب الإنتاج الحيواني بنحو ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الزراعية، و78 في المائة من انبعاثات الميثان الزراعية.

الحقيقة
03

تقدر المنظمة أنه ينبغي زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 60 في المائة تقريبا بحلول عام 2050 من أجل إطعام عدد من السكان أكبر وأغنى بشكل عام. ويشكل تغير المناخ عقبة رئيسية أمام تحقيق هذا الهدف.

الحقيقة
06

يولد الفاقد والمهدر من الأغذية في العالم نسبة قدرها 8 في المائة من مجموع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري سنويا.

الحقيقة

07

أكثر من ثلث الأغذية المنتجة على نطاق العالم تفقد أو تهدر. وتمثل التكاليف الإجمالية لهدر الأغذية نحو 2.6 تريليون دولار أمريكي في السنة.

الحقيقة

08

الانبعاثات الناتجة عن هدر الأغذية في العالم تكاد تساوي الانبعاثات الناتجة عن النقل البري في العالم. ولو كان هدر الأغذية بلدا، لكان ثالث أكبر بلد مسبب للانبعاثات في العالم.

الحقيقة

09

قد تكون غلات المحاصيل المتناقصة حقيقة بالفعل، وقد تنخفض بنسبة 10 إلى 25 في المائة أو أكثر على نطاق واسع بحلول عام 2050.

الحقيقة

10

بحلول عام 2050، يتوقع أن يهبط مصيد الأنواع الرئيسية من الأسماك بنسبة تصل إلى 40 في المائة في المناطق المدارية حيث تعتمد سبل العيش، والأمن الغذائي والتغذوي بشكل قوي على قطاع الثروة السمكية.

الحقيقة

11

تمثل إزالة الأحراج وتدهور الغابات نسبة قدرها 10 إلى 11 في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

الحقيقة

12

قد يؤدي تغير المناخ إلى نقل مخاطر الأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية من إقليم إلى آخر، مهدداً بذلك الصحة العامة.

تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع الحكومات وأصحاب المصلحة في قطاع الثروة الحيوانية لتحقيق ذلك من خلال مشاركتها في جدول الأعمال العالمي لدعم التنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية. وفي الصين وتايلند وفيت نام، على سبيل المثال، يدعم مشروع إدارة مخلفات الإنتاج الحيواني في شرق آسيا، الذي تقوده المنظمة، الإطار الاستراتيجي للحد من الآثار البيئية والصحية السلبية للإنتاج الحيواني المركز على المسطحات المائية والسكان.

ويروج المشروع لتبادل ونقل التكنولوجيا والتَّهَج ورفع مستوى الوعي البيئي لدى المزارعين وموظفي الحكومة في مجال إدارة المخلفات وسياساتها. ويؤكد على التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والأوساط الأكاديمية ومعاهد البحوث والمزارعين، ويدعم إدخال تكنولوجيات وتصاميم جديدة من أجل المزارع الكبيرة والمتوسطة، وذلك بهدف الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية طويلة الأجل.

كما توفر المنظمة تقييمات شاملة وموثوقة للأثر البيئي لتغير المناخ على القطاع والآثار المرتبطة به على الأمن الغذائي والحد من الفقر، فضلا عن إمكانيات التخفيف من هذه الآثار. وهذه المعلومات ضرورية بالنسبة للحوار بشأن السياسات، والتوجيه الاستراتيجي، والدعوة.



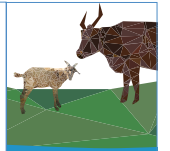
الثروة الحيوانية

يخفف الانبعاثات الناتجة عن التخمر المعوي والسماد العضوي. والممارسات الأفضل في مجال الصحة الحيوانية وتربية الحيوانات تحسن الإنتاجية وتخفف الانبعاثات من القطعان "غير المنتجة"، وبالتالي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر، مع الحد من الآثار البيئية. ويمكن لممارسات إدارة السماد العضوي التي تستعيد وتعيد تدوير المواد المغذية أن تقدم أيضا مساهمة هامة. ففي معظم الحالات، تؤدي هذه الممارسات أيضا إلى تحسين الإنتاجية والدخل.

ينتج عن قطاع الثروة الحيوانية نحو 14.5 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي يتسبب بها الإنسان، والتي تعتبر المسؤولة عن تغير المناخ. ويتسبب إنتاج لحوم وحبوب الأبقار في أغلبية هذه الانبعاثات (41 في المائة و20 في المائة على التوالي). وسوف يرتفع الطلب على المنتجات الحيوانية في السنوات المقبلة مع استمرار الدخل والسكان في النمو، مما يؤكد على الحاجة الواضحة المتمثلة في الحد من مستوى انبعاثات الإنتاج الحيواني.

وهناك مجال واسع للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الإنتاج الحيواني. باستخدام نوعية أفضل من الأعلاف يمكن أن

قلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بإدارة الثروة الحيوانية بشكل أفضل.





التصدي لتغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة

- يؤثر تغير المناخ بالفعل على الصحة العامة والأمن الغذائي والمائي. وإذا لم تتم السيطرة على تغير المناخ، فإنه سيعكس اتجاه مكاسب التنمية التي تحققت على مدى العقود الأخيرة، ويجعل من المستحيل تحقيق مكاسب أخرى!
- ستساعد الاستثمارات في التنمية المستدامة على التصدي لتغير المناخ عن طريق الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛
- العمل بشأن تغير المناخ سوف يحرك في نفس الوقت التنمية المستدامة؛
- التصدي لتغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة هما وجهان لعملة واحدة. فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون العمل بشأن المناخ، والكثير من الممارسات الزراعية المستدامة تعالج القوى المحركة الأساسية لتغير المناخ.

تقوم منظمة الأغذية والزراعة بدعم 47 بلدا في مجال الفاقد والمهدر من الأغذية. وتقدم الدعم التقني إلى البلدان للمساعدة في تحديد مستويات الفاقد وتعزيز التعاون بين المنظمات الوطنية والإقليمية والشركاء من القطاعين العام والخاص للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية.

وهذا يشمل المبادرة العالمية بشأن الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية (توفير الأغذية)، وهي شراكة فريدة من نوعها مع القطاع الخاص، وتضم أكثر من 600 من الشركات والمنظمات النشطة في مجال الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية. وتهدف "مبادرة توفير الأغذية" إلى تحفيز الابتكارات، وتعزيز الحوار بين التخصصات المختلفة، وإذكاء النقاشات لتوليد الحلول عبر سلسلة القيمة بأكملها "من الحقل إلى المائدة".



الفاقد والمهدر من الأغذية

وفي البلدان النامية، تفسد نسبة كبيرة من الأغذية قبل أن تصل إلى الأسواق. فالاستثمارات في مرافق التجهيز والتخزين، وخاصة مخازن التبريد، وشبكات النقل المحسنة يمكن أن تقلل إلى حد كبير من الفاقد والمهدر من الأغذية. وفي البلدان المتقدمة، غالبا ما يرتبط هدر الأغذية بممارسة نهب الأغذية التي قد لا تكون جذابة من الناحية الجمالية أو التي انقضى تاريخ انتهاء صلاحيتها بينما لا تزال صالحة للاستهلاك. ويمكن أن يكون لتغيير سلوك المستهلك وتعزيز الابتكار التكنولوجي في هذا المجال أثر كبير.

أكثر من ثلث الأغذية المنتجة على نطاق العالم تفسد أو تهدر. ويشكل ذلك نحو 1.3 مليار طن من الأغذية في السنة، وهو ما يكفي لإطعام السكان الجوعى في العالم البالغ عددهم 800 مليون نسمة. وهذه فرصة ضائعة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. ويتسبب إنتاج وتجهيز وتوزيع الفاقد والمهدر من الأغذية أيضا في حصة كبيرة من الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري. وترتبط انبعاثات إضافية لغازات الاحتباس الحراري بالأغذية المتعفنة في مدافن القمامة، التي ينبعث منها غاز الميثان - أحد غازات الاحتباس الحراري والأقوى من ثاني أكسيد الكربون بنحو 25 مرة.

قلّل من الهدر. تكاد الانبعاثات الناتجة عن هدر الأغذية في العالم تساوي الانبعاثات الناتجة عن النقل البري في العالم.



تساعد منظمة الأغذية والزراعة في هذا المجال من خلال مشاركتها في الشراكة العالمية من أجل التربة. وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، عملت المنظمة مع خبراء التربة الدوليين والإقليميين لتحليل حالة تدهور التربة وإدارتها. وقد تم إنشاء شراكات إقليمية من أجل التربة لوضع خطط عمل عالمية وإقليمية لإدارة ورصد موارد التربة المحدودة على نحو مستدام، باعتبارها عنصرا أساسيا في دعم الأمن الغذائي والوظائف البيئية للتربة.

وُنيت هذه الشراكات على مبادئ رئيسية تؤكد على تحسين الحوكمة العالمية لحماية التربة والإنتاجية المستدامة؛ وزيادة الاستثمارات والتعاون التقني والتثقيف والتوعية؛ واستهداف أبحاث التربة وتنميتها؛ وتحسين نوعية وتوافر بيانات التربة؛ ومواءمة الأساليب والقياسات والمؤشرات الخاصة بإدارة المستدامة لموارد التربة وحمايتها.



الموارد الطبيعية

لأنها تحسن الإنتاجية الزراعية والدخل، والقدرة على الصمود، مع استعادتها لصحة مستجمعات المياه والأراضي في نفس الوقت. وتشكل التربة السليمة أساس الزراعة والأمن الغذائي طويل الأجل، كما توفر مساهمة هامة في امتصاص الكربون.

تؤدي الأنماط الحالية للتنمية الزراعية إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية وتدهورها في جميع أنحاء العالم. وتعتبر الزراعة مسؤولة عن نحو 70 في المائة من الاستخدام العالمي للمياه، ولكن نسبة 33 في المائة تقريبا من الأراضي المستخدمة لأغراض الزراعة متأثرة بصورة معتدلة أو شديدة بتدهور التربة. وهذا يقوض إنتاجية المزارعين وقدرتهم على الصمود، وكذلك الصحة طويلة الأجل للنظم الإيكولوجية التي يعتمد عليها السكان الريفيون.

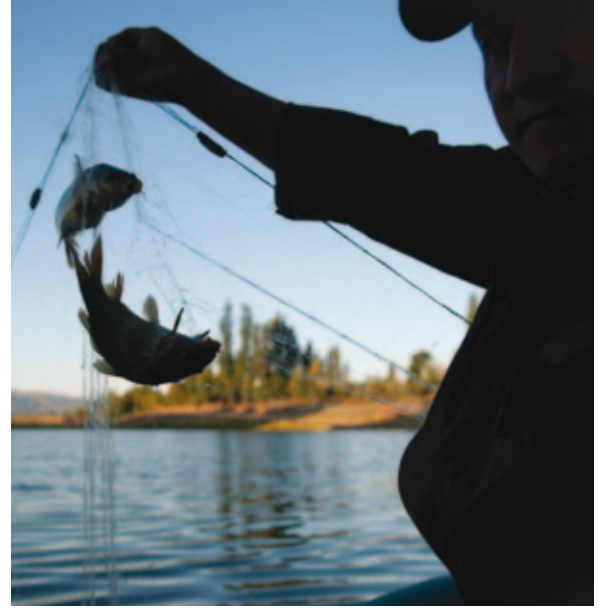
ومن الضروري توافر ممارسات زراعية أكثر استدامة لمواجهة هذه التحديات. وتعتبر النهج المستدامة لإدارة التربة مهمة بصورة خاصة

قم برعاية الموارد الطبيعية من أجل أجيال المستقبل.



تساعد منظمة الأغذية والزراعة على تحسين المعرفة المتعلقة بأثر تغير المناخ على مصايد الأسماك وسبل عيش الصيادين، وتعمل على دعم وضع السياسات وخطط العمل الرئيسية. كما أنها تضطلع بتقييمات عالمية وإقليمية لهشاشة قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وقد قامت بوضع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

وتعمل المنظمة أيضا على تحديد والحد من هشاشة نظم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال تحسين قدرتها على الصمود والتكيف مع الصدمات، وتغير المناخ، وتحمض المحيطات، والكوارث الطبيعية. وللتصدي لتغير المناخ وتقلبه، وضعت المنظمة الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.



مصايد الأسماك

المناخ. وتقدر المنظمة أن المصيد من أنواع الأسماك الرئيسية في المناطق المدارية يمكن أن ينخفض بنسبة قد تصل إلى 40 في المائة بحلول عام 2050.

تتسم المحيطات والأراضي الرطبة بأهمية حاسمة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي وفي تنظيم المناخ في العالم. فالمحيطات تخزن ثاني أكسيد الكربون بنسبة تقدر بنحو 50 مرة أكثر من الغلاف الجوي، وتعد موطننا لنحو 80 في المائة من جميع أشكال الحياة على كوكب الأرض. وتدعم المحيطات والأراضي الرطبة والمسطحات المائية الداخلية أيضا سبل معيشة نحو 12 في المائة من سكان العالم الذين يكسب الكثير منهم دخلا ضئيلا ويقع عرضة لمخاطر تغير المناخ بشكل شديد.

وعلى الرغم من هذه المساهمات الحيوية، تتعرض الموارد المائية في العالم لإجهاد شديد بسبب الاستغلال المفرط والتلوث وتغير

اجعل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أكثر كفاءة
وقدرة على الصمود من أجل إطعام أجيال المستقبل.



قامت منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوضع برنامج النظم الغذائية المستدامة في عام 2011 لتحفيز الشراكات بين الوكالات الدولية والحكومات والمجتمع المدني من أجل تعزيز الانتقال إلى النظم الغذائية المستدامة.

ويروج برنامج النظم الغذائية المستدامة للاستهلاك والإنتاج المستدامين عبر النظم الغذائية، مركزا على العلاقة بين الاستهلاك والإنتاج. كما تدعم المنظمة "مبادرة توفير الأغذية" التي تروج لتغيير سلوك المستهلكين المتصل بالمهدر من الأغذية.



النظم الغذائية

معايير العمل الدولية الرئيسية. ويمكن للأثر المتراكم لقرارات المستهلكين هذه أن يحدد شكل سلاسل القيمة الغذائية بكاملها. وتوجد بالفعل مجموعة من الخطط والأدوات التي يمكنها توجيه مثل هذه القرارات. فعلى سبيل المثال، قامت بلدان كثيرة بوضع أدلة خاصة بالأغذية البحرية المستدامة يمكن للمستهلكين استخدامها للاستشارة بها في عمليات المشتريات.

يقوض تغير المناخ إنتاج الأغذية، بينما تهدد الممارسات والأنماط الزراعية القائمة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة. وعلى هذه الخلفية، نحاول أن نستأصل الجوع بين ما يقرب من 800 مليون من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن. والوضع القائم لم يعد كافيا، إذ ينبغي تغيير أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للتصدي لهذه التحديات المعقدة. وثمة حاجة للتحول إلى النظم الغذائية المستدامة.

ويلعب المستهلكون في هذا المجال دورا هاما عن طريق شراء الأغذية المنتجة بطريقة مستدامة. وهذا يعني إدارة أفضل للموارد الطبيعية، وتحسين حماية البيئة، واحترام

اجعل النظم الغذائية مستدامة من أجل تحقيق
جيل القضاء على الجوع.



الصور:

©FAO/Jim Holmes
©FAO/Giulio Napolitano
©FAO/Walter Astrada
©FAO/Jon Spaul
©FAO/Yasuyoshi Chiba
©FAO/Jonathan Bloom
©FAO/Daniel Hayduk
©FAO/Sergey Kozmin
©FAO/Walter Astrada
©FAO/Alessia Pierdomenico
©FAO/Vasily Maksimov





الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

world-food-day@fao.org
www.fao.org/world-food-day

